بـــــــلاغ

الديمقراطية مبتورة بدون كرامة ،
وكرامة النساء لا تتحقق بدون تغيير شامل وجذري لمدونة الأسرة؟

تحيي الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، إلى جانب الحركة الحقوقية الديمقراطية المغربية والعالمية، اليوم الدولي للديمقراطية، الذي تم إقراره من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 62 بتاريخ 8 نونبر سنة 2007، سعيا منها إلى إبراز أهمية الترابط الوثيق بين المساواة الفعلية، واحترام حقوق الإنسان الكونية وتحقيق التنمية والديمقراطية الشاملة.

إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب إذ تسجل المجهودات المبذولة في مجال إعمال الديمقراطية خاصة بعد الافراج عن معتقلي الرأي و حرية التعبير، إلا أنها تسجل في نفس الوقت استمرار تواجد بلادنا في المرتبة 93 حسب تقرير "زمن الصراع" الذي يعمل على جرد الحالة الديمقراطية في 167 دولة بشكل سنوي، و الذي أكد على أهمية مواصلة المجهودات المبذولة من أجل تطوير أداء الحكومة في إعمال حقوق النساء، و في المشاركة والثقافة السياسية الديمقراطية و الحريات المدنية.

وإذ تؤكد الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بأن السياق الحالي يشهد تعثر مسلسل المشاركة الديمقراطية وطنيا و ترابيا ، بالرغم من تطور الترسانة التشريعية المتعلقة بالمشاركة الديمقراطية و توسيع دور المجتمع المدني في بناء وتتبع وتقييم السياسات العمومية ، تظل المحاولات العديدة حبيسة "ديمقراطية الواجهة" ، كما يؤكد ، ذلك تقرير "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان و منهاج عمل بيجين + 30"، الذي غيب حضور ومشاركة وتتبع الحركة النسائية، المعني الأول بتتبع الممارسة الاتفاقية في مجال الحقوق الإنسانية للنساء.

وعليه، تدعو الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، بضرورة تفعيل وظائف المجتمع المدني المتمثلة في تأسيس وتوطين و توطيد الديمقراطية، من خلال:

- الحفاظ على كرامة المواطنات والمواطنين من خلال تمكينهن/هم من الولوج للحقوق الأساسية وتعزيزها وعلى رأسها التغيير الشامل والجذري لمدونة الأسرة لضمان المساواة في الحقوق والعدل في جميع الحالات والوضعيات؛
- تفعيل دور المؤسسات الاستشارية والأخذ بعين الاعتبار لآرائها الاستشارية والتوصيات التي تقدمها؛
- إخراج هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد النساء،وتطوير مهامها خاصة فيما يتعلق بوقاية و حماية النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي،
- تطوير مسار الاستشارة و الانفتاح على مختلف مكونات المجتمع المدني خاصة الحركة النسائية وطنيا وترابيا؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين جميع النساء المسنات وربات الأسر ونساء الجبال والمناطق النائية وهوامش المدن من الولوج العادل إلى الموارد و للحماية الاجتماعية؛
- تعزيز تماسك المجتمع من خلال تقليص الفوارق الطبقية والترابية والفجوات بين الرجال والنساء؛

- توطيد الأمن و الأمان من خلال تعزيز الترسانة القانونية المعنية بمناهضة العنف ضد النساء وإصلاحها وتطويرها وإعمالها؛
- الاعتراف باقتصاد الرعاية و تحويل شعارات "التمكين الاقتصادي للنساء" إلى برامج و مشاريع تبدأ بالحماية الكاملة"للنساء مساعدات الأسر" و"للنساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي" وللنساء الفقيرات اللواتي لم يستفدن من نظام الدعم الاجتماعي.

15 شتنبر 2024